الثورة الدستورية في تايلاند
حزيران – كانون الأول ١٩٣٢

أ.م.د ماهر جاسب حاتم الفهد

كلية الإمام الكاظم "ع" / ميسان

البريد الإلكتروني Email : maherhatem1982@gmail.com

الكلمات المفتاحية: ملكي مطلق، ملكي دستوري، ثورة، تايلاند، براجاديبوك .

كيفية اقتباس البحث

الفهد ، ماهر جاسب حاتم، الثورة الدستورية في تايلاند حزيران – كانون الأول ١٩٣٢، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الاول ٢٠٢٢،المجلد:١٢ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Constitutional Revolution in Thailand June - December 1932

Prof. Assistant Maher Chasib Hatem Al-Fahad
Imam Al-Kadhim College – Massin

Keywords : Absolute Monarchy, Constitutional Monarchy, Revolution, Thailand, Prajadhipok.

How To Cite This Article
Al-Fahad, Maher Chasib Hatem, The Constitutional Revolution in Thailand June - December 1932, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, October 2022,Volume:12,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Summary:

This study deals with the subject of (the constitutional revolution in Thailand 1932), which occurred after the development of the political thought of the young civil and military elites in the country, which were influenced by the features of Western democratic change, after their study of Western regimes and their coexistence with them during their stay there, so they believed in the project of political change, and that crystallized After their return to the country, they began urging the people to advance their deteriorating political, economic and social reality. Several factors combined in the success of this project, the most important of which was the economic conditions left by the previous governments to the rule of King Pragadepok, which worsened after their interaction with the global economic crisis (1929-1933), And the accompanying strict austerity policy against the Thais by reducing salaries and cutting salaries, which motivated them more towards political change, ending the era of absolute monarchy and heading towards

constitutional monarchy, especially after the military elite harmonized with the civilian (represented by students who studied abroad) in aspirations Change .

Economic conditions were not the only ones that pushed the Thais towards change, but the political and social had a large share of it, so the political bodies were varied between legislative, executive and advisory without achieving the desired, and they became a burden on the country, and there was no political system that involved the elites in decision-making, but It was the preserve of princes and nobles, which excluded a large part of participation in the management of the affairs of their country, which strengthened class in society and made the gap widen between classes.

Based on the foregoing, the military and students moved to lead the change project, and they began preaching their program secretly among the members of society, and after several years, their revolution matured, and they were able on June 24, 1932 to change the political system from an absolute monarchy to a constitutional monarchy, and they formed an interim government and a temporary constitution that connected The state for a transitional period that lasted for one year, until they enacted an election law in December 1932, and the map of change became clear to the people, and they could achieve what previous generations could not do in not attacking the regime.

ملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع (**الثورة الدستورية في تايلاند ١٩٣٢**)، التي حدثت بعد تطور الفكر السياسي للنخب المدنية والعسكرية الشابة في البلاد، والتي تأثرت بمعالم التغيير الديمقراطي الغربي، بعد دراستهم للانظمة الغربية ومعايشتهم لها خلال مدة تواجدهم هناك، فآمنوا بمشروع التغيير السياسي، وتبلور ذلك المشروع بعد عودتهم للبلاد، فأخذوا يحثون الشعب على النهوض بواقعهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتردي، وقد تظافرت عوامل عدة في إنجاح ذلك المشروع، أهمها الظروف الاقتصادية التي خلفتها الحكومات السابقة لحكم الملك براجاديبوك، والتي تفاقمت بعد تفاعلها مع الازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ – ١٩٣٣)، وما رافقها من سياسة تقشفية صارمة بحق التايلانديين من تقليل الرواتب وقطعها، الأمر الذي حفزهم أكثر نحو التغيير السياسي، وانهاء حقبة الحكم الملكي المطلق والتوجه نحو الحكم الملكي الدستوري، خاصة بعد أن تناغمت النخبة العسكرية مع المدنية (المتمثلة بالطلاب الذين درسوا في الخارج) في تطلعات التغيير .

ولم تكن الظروف الاقتصادية هي وحدها من دفعت التايلانديين نحو التغيير، بل كان للسياسية والاجتماعية نصيب وافر منها، فتعددت الأجهزة السياسية بين تشريعية وتنفيذية واستشارية دون أن تحقق المرجو منها، وصارت عبأ على البلاد، ولم يكن هناك نظام سياسي يُشرك النخب في صنع القرار، بل كان حكراً للامراء والنبلاء، وهو ما أبعد جزء كبير من المشاركة في إدارة شؤون بلدهم، الأمر الذي عزز الطبقية في المجتمع وجعل الهوة تتسع بين الطبقات .

وبناءً على ما تقدم، تحرك العسكريين والطلاب لقيادة مشروع التغيير، وأخذوا يبشرون ببرنامجهم بطريقة سرية بين أبناء المجتمع، وبعد سنوات عدة، نضجت ثورتهم، وتمكنوا في ٢٤ حزيران ١٩٣٢ من تغيير النظام السياسي من ملكي مطلق إلى ملكي دستوري، وشكلوا حكومة مؤقتة ودستور مؤقت أوصلا الدولة لمرحلة انتقالية أمدها سنة واحدة، حتى سنوا قانون انتخابات في كانون الأول ١٩٣٢، وصارت خارطة التغيير واضحة للشعب، واستطاعوا أن يحققوا ما عجزت عنه الأجيال السابقة في عدم التطاول على نظام الحكم .

المحور الأول

نبذة تأريخية عن تايلاند حتى عام ١٩٣١

تقع تايلاند في وسط شبه جزيرة جنوب شرق آسيا، تحدها بورما من الغرب، ولاوس من الشمال والشرق، وكمبوديا من الجنوب الشرقي، وماليزيا جنوباً، ولها حدود بحرية مع خليج تايلاند وبحر أندمان، ولتايلاند جزر ساحلية في بحر أندمان وخليج تايلاند، أهمها فوكيت وساموي وبانغان . وتبلغ مساحة تايلاند الإجمالية (٥١٤٠٠٠) كم٢، وعاصمتها مدينة بانكوك، وقُدر عدد سكان البلاد في تموز عام ٢٠٠٦ حوالي (٦٤،٦٣١،٥٩٥) نسمة، يشكل التايلانديون (٧٥%) منهم، ويُساهم الصينيون بنسبة (١٤%)، والملايو بحوالي (٤%)، وتركت نسبة (٧%) من السكان بوصفهم أجناس غير مُصنفة، ويتحدث (٩٤%) من السكان اللغة التايلاندية بلهجاتها المتعددة، وهي اللغة السائدة والوطنية والرسمية في البلاد، وهناك لغات يتحدث بها بعض السكان بنسب معينة، أهمها الانجليزية، ومن الناحية الدينية، يتمذهب حوالي (٩٤%) من السكان ببوذية الثيرافادا[١]، ويعتنق (٤%) الديانة الإسلامية، ويعيش بنسب مُحددة المسيحيون والهندوس والسيخ والبهائيين هناك[٢] .

تأريخياً، يعود تأريخ أقدم سكن معروف لتايلاند المعاصرة إلى العصر الحجري القديم، فمنذُ حوالي (٢٠٠٠٠) كشف علم الآثار عن أدلة في هضبة خورات في شمال شرقي البلاد، إذ وجدت بعض الأدوات البرونزية وآثار عن زراعة الأرز هناك . وفي القرن التاسع قبل الميلاد،

أسس شعب المون والخمير[٣] ممالك شملت مساحات شاسعة مما يُعرف بتايلاند الحالية، واختلط ذلك الشعب مع بعض الشعوب الساكنة في بعض مناطق جنوب شرق آسيا، واكتسبوا منهم بعض الأفكار الدينية والسياسية والاجتماعية والثقافية، والتي أثرت فيما بعد في تطور الثقافة والهوية الوطنية في تايلاند[٤] .

كانت مملكة نانشاو (Kingdom of Nanchao) (٦٥٠ – ١٢٥٠)، الواقعة على الحدود الجنوبية الغربية لإمبراطورية تانغ الصينية (China's Tang Empire)، هي المملكة التي عاش فيها شعب التاي (The Tai)، ثم هاجر وعلى مدى قرون طويلة إلى البر الرئيسي لجنوب شرق آسيا، وفي عام ١٢٣٨، أعلن زعيم التاي سري إنترادیتیا (Sri Intraditya) استقلاله عن حكام الخمير، وأسس مملكة سوخوثاي (Kingdom of Sukhothai)[٥] (١٢٣٨ – ١٤٣٨) في وادي تشاو فرايا، وأخذ السكان اسم (التايلاندي)، الذي يعني " أحرار "، لكن بمرور الوقت ضعفت سوخوثاي، وظهرت مملكة جديدة تُدعى مملكة أيوثايا (Kingdom of Ayutthaya)[٦] (١٣٥٠ – ١٧٦٧)، والتي أجبرت سوخوثاي على الخضوع لها في عام ١٣٧٨، وأسست عاصمتها في عام ١٣٥١ على نهر تشاو فرايا وسط تايلاند، وأصبحت أقوى مملكة في المنطقة، واستولت على كمبوديا، وأبرمت معاهدات تجارية مع البرتغال في عام ١٥١٦، ومع هولندا في عام ١٥٩٢، وأقامت علاقات تجارية مع اليابان وإنجلترا، وذهبت البعثات التايلاندية إلى باريس ولاهاي، وعاشت أيوثايا عصراً ذهبياً، لكن أدت القوة البورمية الصاعدة إلى غزو أيوثايا في عام ١٧٦٧، وتدمير عاصمتها وثقافتها، لكن انتفض التايلانديون بسرعة تحت قيادة قائد شبه عسكري صيني اسمه فرايا تاكسين (PhrayaTaksin)، الذي نجح في طرد البورميين، وأسس في عام ١٧٦٧ مملكة جديدة في ثون بوري (Kingdom of Thon Buri) وأعلن نفسه ملكاً عليها، وضم مملكة لان نا (Kingdom of Lan Na) في عام ١٧٧٤، وأعاد ممتلكات أيوثايا في عام ١٧٧٦، لكن وزراء تاكسين خلعوه وأعدموه في عام ١٧٨٢؛ بحجة إضراره بمصالح الدولة وإدعاءه الإلوهية، وأسسوا في العام نفسه مملكة تُعرف بـ مملكة شاكري (Kingdom of Chakri)، نسبة للجنرال شاكري، الذي تولى العرش اسم راما الأول (Rama I)، الذي اتخذ من مدينة بانكوك عاصمة للبلاد، وأنعش اقتصادها، واستعاد ما تبقى من تراث أيوثايا الفني، وأخذت تنفتح نحو الغرب، فعقدت في عام ١٨٢٦ معاهدة مع بريطانيا، وفي عام ١٨٣٣ مع الولايات المتحدة الأميركية، وكان عهد الملك مونغكوت (King Mongkut) (راما الرابع Rama IV ١٨٥١ – ١٨٦٨) بمثابة انفتاح جديد نحو الغرب؛ لتجنب الإذلال الذي عانت منه الصين وبورما في حروبهما مع بريطانيا، فعقدت شاكري سلسلة

من المعاهدات خلال المدة (١٨٥٥ – ١٨٧٠) مع كُل من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وبعض الدول الأوروبية الأخر(٧).

وخلال عهد شولالونغكورن (King Chulalongkorn)(راما الخامس Rama V ١٨٦٨ – ١٩١٠)، أجريت إصلاحات في مجالات عدة، أهمها القضاء والمالية والهيكل السياسي للبلاد، وفي عهد الملك راما السادس (Rama VI)(٨)(١٩١٠ – ١٩٢٥)، انضمت تايلاند إلى الحلفاء في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨)(٩)، وشاركت في مؤتمر باريس للصلح عام ١٩١٩، وكانت من الأعضاء المؤسسين لعصبة الأمم(١٠)، وشهدت تايلاند في أول عقدين من القرن العشرين دخول أفكار ديمقراطية جديدة، تناغمت مع الأحداث في الصين(١١) وروسيا(١٢)وبعض المستعمرات الآسيوية، وصار الحكم الملكي من مخلفات الماضي في تركيا(١٣)وروسيا، وصار ذلك الحكم غير منسجم مع روح العصر للكثير من الدول(١٤) .

وخلال عهد الملك براجاديبوك (King Prajadhipok)(١٥)(راما السابع Rama VII ١٩٢٥ – ١٩٣٥)، ظهرت حركة دستورية قادها بعض المسؤولين الحكوميين ذوي التوجه الغربي والوطني وبعض ضباط الجيش، وأخذوا يطالبون بوضع دستور للبلاد(١٦)، علماً إن الملك أظهر ميلاً منذُ بداية حكمه لتقاسم المسؤولية في صنع القرار السياسي مع وزرائه، وعين مجلس استشاري، لدراسة إمكانية سن دستور للبلاد، لكن بعض أفراد العائلة المالكة نصحوه بعدم اتخاذ هكذا إجراء، وعلى النقيض من ذلك، اعتبرت البيروقراطية المدنية إن الوقت حان، وبسبب الكساد الاقتصادي(١٧) وآثاره على تايلاند وتفاعله مع مجموعة من العوامل في عام ١٩٣١، اتفق بعض المسؤولين المدنيين مع العسكريين على القيام بثورة دستورية(١٨) .

المحور الثاني

قيام الثورة والاستيلاء على السلطة (حزيران ١٩٣٢)

وفي غضون ذلك، اتفق قادة الثورة على تقسيم أنفسهم إلى ثلاث وحدات هي الجيش والبحرية والمدنيين، كُلفَ الجيش والبحرية بعملية الاستيلاء على السلطة، أما المدنيون، فدورهم العمل على توفير الدعم السياسي للثورة(١٩)، وحددوا يوم ٢٤ حزيران ١٩٣٢ موعداً لإنطلاق الثورة لسببين أولهما؛ لإن الملك براجاديبوك كان خارج بانكوك في رحلة عائلية إلى قصره " كلي كانغوون " (Klai Kangwon) الكائن في منطقة " هوا هين " (Hua Hin) الساحلية الجنوبية(٢٠)، التي تبعد بضع ساعات بالقطار عن العاصمة بانكوك(٢١) وثانياً، لأن الشرطة التايلاندية شعرت بتحركات بعض القادة الثوريين، وبدأت تشك في الأمر، فخشي أولئك القادة أن

يُكشف امرهم قبل أن تبدأ ثورتهم[٢٢]، وذلك ما دفعهم لعقد اجتماعاً آخراً لهم في ٢٣ حزيران ١٩٣٢ لوضع الاستعدادات النهائية لها[٢٣] .

وفي سياق ذي صلة، لقد بلغ عدد قادة الثورة عشية اندلاعها (١١٤) شخصية قيادية، لكنهم كانوا تحت قيادة مركزية مؤلفة من فرايا فاهول فولفايهاسينا و بريدي فانومونج وخوانغ أبهايونغسي (Khuang Abhaiwongse)[٢٤] و برايون فامورنمونتري و لوانغ فيبونسونغكرام، وبصرف النظر عن فاهون، الذي كان يتولى منصب المفتش العام للتعليم العسكري، فقد شارك قادة آخرين في الإعداد والمشاركة في الثورة، كان من بينهم والعقيد فرايا سونجسورراديج، المشرف العام على القطاع التعليمي في الجيش، و العقيد فرايا ريتي أكني قائد فوج المدفعية المحلي[٢٥] .

بدأت أولى خطوات الثورة عندما قامت مجموعة من الثوار في وقت متأخر من الليل (ليلة ٢٤ حزيران) وتحت إشراف الكابتن لوانغ سيريرونغريث بقطع خطوط الاتصالات (الهاتف) التابعة للوزراء والامراء والشخصيات المهمة في حكومة بانكوك، وفي ساعات الصباح الاولى من يوم ٢٤ حزيران غادر لوانغ فيبونسونغكرام منزله نحو فوج الفرسان، وبعد وقت قصير من وصوله، ألتحق بهم القائد فرايا فاهون وضباط الجيش الآخرين، وعندها بدأت الثورة، فتحركت الدبابات والمدفعية والاسلحة التي تحت قيادة الرائد لوانغ فيبونسونغكرام وزملائه الثوريين وإتحدت مع قوات المدفعية، ثم انضمت إلى كتيبة الهندسة العسكرية، التي يقودها الكابتن لوانغ سيريرونغريث، وبعدها انتقلت تلك القوة العسكرية الموحدة إلى مكان قريب من قاعة العرش الملكي، وبعد وصولها، التحقت بهم وحدات عسكرية تابعة لكتيبة المشاة السادسة بقيادة العقيد جوانج فيرايوثا (Juang Virayotha)، وانضمت لهم قوات البحرية بقيادة لوانغ سوباتجراسي (Luang Supatchrasai)، التي كانت تنتظر مزيد من المعلومات، وتواجدت مجموعة كبيرة من طلاب الكلية العسكرية الذين كانوا مسلحين بالكامل مع الجنود قرب قاعة العرش الملكي، وفي ذلك الوقت، لم يكن حراس القاعة يعرفون بأنهم محاصرين من القوات الثورية، وفي ظل تلك الظروف، قاد فرايا فاهون أحد الدبابات وقدم القوات المتجحفلة بإتجاه قاعة العرش الملكي، ليعلن أمامها " أن حزب الشعب سيستولي على السلطة من هذا النظام المطلق، ليؤسس حكومة ديمقراطية "، وقرأ عليهم إعلان، كان نصه " من أجل الحصول على دستور ملكي لمملكة سيام، يجب على ملكها ان يعطي الحرية والمساواة لشعبه، فلن يكون هناك اي ملوك ولا دونية [طبقات فقيرة أو دنيا] ولا نبلاء، ولا يوجد تمييز بين طبقات الشعب على أرض مملكة سيام، وفي ظل هذا الظرف المؤقت وحتى الاوقات المقبلة سيحكم الجيش هذه البلاد، وسأكون أنا القائد الاعلى له "[٢٦] .

وبعد ذلك الإعلان، حاصرت الدبابات والسيارات المدرعة بجنودها القصور الرئاسية ومقرات الوزارات الحكومية، التي كانت تُشكل قلب قوة الحكومة، وكان الأمر مفاجئة لعناصر الطبقة الحاكمة، الذين كانوا نائمين في قصورهم، وخلال ساعات قليلة تم إلقاء القبض على معظمهم[٢٧]، فقبضوا على قائد الحرس الملكي بمعية (٤٠) مسؤول رفيع المستوى، واحتجزوهم في قاعة انانلاساناكان (Ananlasanakan)[٢٨] الملكية في بانكوك[٢٩]، واعتقلوا كُل من الأمير ناريسارا نواتيوونج (المعروف باسم الأمير ناريس Naris) والأمير دامرونغ راجانوباب[٣٠]، واتخذوا من القاعة مقراً لقيادتهم، ثم نشروا عدد من الجنود لحراسة الطرق الرئيسة المؤدية إلى مقر قيادتهم، وكلفت مجموعات أخرى بمهمة الحفاظ على النظام والسلام، وحماية المواقع الإستراتيجية الرئيسة في بانكوك، مثل السفارات الأجنبية والبنوك ومحطات الاتصالات وغيرها[٣١] .

أما العناصر المدنية من حزب الشعب، فباشرت من على الدبابات والسيارات بتوزيع منشورات الثورة على المواطنين في بانكوك، الذين استيقظوا في الصباح ولم يعرفوا شيءٌ عن الثورة، وقرأوا عليهم جزء من بيان الثورة، الذي أهم ما جاء فيه " لقد تعاملت حكومة الملك مع الشعب كالعبيد والحيوانات، فكان على المواطن أن يبذل الكثير من الجهد ليحصل على قليل من المال، والملك نائم ويأكل بسعادة، فلا يوجد بلد بالعالم يعطي الكثير من الاموال للملوك مثلما نحن نعطي، ماعدا حكومة القيصر الإلماني، والتي أُسقطت رسمياً "[٣٢]، ثم قرأت مجموعة أخرى من المدنيين جزءً آخر من بيان الثورة، والذي أهم ما جاء فيه " عندما ورث الملك الحالي العرش من أخيه، في البداية، توقع بعض الناس أن يحكم بالعدل من أجل مصلحة شعبه، إلا ان آمالهم لم تتحقق، لإن الملك كان فوق القانون كما كان الذي قبله، فعين أقاربه وانصاره، الذين لا يمتلكون المؤهلات اللازمة لشغل المناصب المهمة دون الاستماع إلى صوت الشعب، وسمح للمسؤولين الحكوميين غير النزيهين بإساءة استخدام السلطة، فتلقوا الرشاوى من مشاريع البناء والشراء الحكومي، والسعي لتحقيق الارباح في تبادل الاموال الحكومية، وإنفاق الاموال العامة بشكل باهظ، ومنحهم امتيازات لاضطهاد عامة الناس، والملك يحكم دون اي مبدأ توجيهي، ونتيجة لذلك، ترك مصير الشعب بشكل فوضوي، مثلما يتضح من الكساد الاقتصادي والبؤس والمصاعب التي يُعانيها الناس، وهو أمر معروف بصورة عامة، وبالتالي، لم يتمكن الملك ذو الصلاحيات المطلقة في معالجة هذه الاخطاء ... "[٣٣] .

وواصل المدنيون عملية توزيع المنشورات، التي كتب معظمها بريدي فانومونج[٣٤]، فوصلت لعامة الناس وللطلاب في المدارس والجامعات وأماكن الترفيه العامة، وفي الوقت نفسه،

توجه بريدي إلى معبد بوفونيفاتي (Bovonnivate)، لتوزيع بعض المنشورات وإشاعة نبأ الثورة إلى الناس[٣٥] .

إلا أن المهمة الأكثر إلحاحاً بالنسبة للثوار كانت تتمثل في القبض على مفتاح الأمل للعائلة المالكة والضباط الموالين لها، والمتمثل بالأمير بوريفات ساخومفان، الذي كان يشغل منصبي وزير الداخلية والمستشار الأعلى للملك، ويُعد الشخصية الحكومية الأكثر نفوذاً بعد الملك، ولتحقيق تلك المهمة، أمر القائد فرايا فاهون كُل من فيبونسونغكرام و فرا براساس بأخذ شاحنة من الجنود والتوجه لقصر بانغ خون فروم (Bang Khun Phrom)، لاعتقال بوريفات، وقد نجحوا بالمهمة، واحضروه إلى قاعة انانلاساناكان بوصفه رهينة، ثم كلف فرايا فاهون الكابتن لوانغ سيريرونغريث بمهمة حراسة الأمير، وأن يكونوا حذرين للغاية في حمايته[٣٦] .

وبعد احتجاز معظم المسؤولين البارزين الحكوميين في بانكوك، تحرك قادة حزب الشعب لإضفاء طابع الشرعية على سلطتهم، فطلبوا من الامير بوريفات أن يوقع على اعلان عام يطلب فيه من جميع المسؤولين العسكريين والمدنيين والموظفين بأن يتعاونوا في الحفاظ على القانون والنظام، لتجنب سفك الدماء غير المُبرر له، ثم أصدروا بياناً آخر أدعو فيه بأن الامير بوريفات اعترف بسلطة حزب الشعب، وبعدها إرسل فرايا فاهون خطاب للملك براجاديبوك، وكلف فرايا سونج (Phraya Song) و فرايا ريثي (Phraya Ritthi) بمهمة إرساله للملك في هوا هين، وأهم ما جاء فيه " أن حزب الشعب يتكون من مسؤولين مدنيين وعسكريين، وقد تولى الآن إدارة البلاد، وأخذ افراد الاسرة الملكية مثل " الامير بوريفات كرهائن، ... ، وحزب الشعب ليس لديه رغبة في انهاء الحكم الملكي بأي شكل من الاشكال، وهدفهم الرئيسي هو الحصول على نظام حكم ملكي دستوري، لذلك نطلب من جلالة الملك العودة إلى العاصمة للحكم مرة أخرى كملك دستوري، وعلى النهج المُحدد من حزب الشعب . وإذا صاحب الجلالة يرفض قبول العرض أو يمتنع عن الرد في غضون ساعة واحدة بعد استلام هذه الرسالة، فأن حزب الشعب سيعلن الحكم الملكي الدستوري، ويُعين امير آخر ليكون بمثابة الملك[٣٧]، أو يلجأ إلى إعلان الحكم الجمهوري في تايلاند "[٣٨] .

المحور الثالث

عودة الملك وإعلان المبادئ التوجيهية (٢٥ – ٢٧ حزيران ١٩٣٢)

وفي وقت لاحق من صباح اليوم نفسه، وبينما كان الملك براجاديبوك يلعب الغولف في قصره الساحلي في كلي كانغوون، تسلم رسالة فرايا فاهون بخصوص الثورة، وبعد التشاور مع بعض مُستشاريه، قرر عدم الوقوف بوجه الثورة، والاستسلام لمطالب الثوار[٣٩]، وفي يوم ٢٥

حزيران (بعد يوم واحد من الثورة)، وصلت برقية الملك لحزب الشعب من هوا هين مشيراً إلى أنه " وافق على نهاية الحكم الملكي المطلق، وسيعود لإقامة نظام ملكي دستوري "، وأكد للجيش قائلاً : " لقد تلقيت الرسالة التي كنتم تدعوني فيها للعودة إلى بانكوك كملك دستوري، ومن أجل السلام ومصلحة البلاد وغيرها من أمور، ولأني قد فكرت بالفعل بهذه الخطوة بنفسي، فأني على استعداد لوضع الدستور، وأنا على استعداد لخدمة البلاد، علاوة على ذلك، هناك احتمال، إذا رفضت الاستمرار بمنصبي كملك، فأن الدول لا تعترف بالحكومة الجديدة، وهذا قد يُسبب صعوبة كبيرة لها . وجسدياً أنا لست قوياً، وليس لدي الاطفال ليخلفوني، حياتي المتوقعة ربما لم تستمر طويلاً، وإذ استمريت بمنصبي ليس معناه لدي رغبة للاستمرار فيه أو لتفخيم شخصيتي، فقدرتي على تطوير البلاد وتقدمها هو ما يهمني ويقيدني، وتقبلوا هذا التعبير الصادق عن مشاعري "[٤٠].

ومن الجدير بالذكر، أن الاستيلاء على السلطة الإدارية في ٢٤ حزيران كان ناجحاً في أقل من نصف يوم، وكان شبه معجزة بأنه حدث دون دفاع ومقاومة وخسارة في الأرواح، وعندما يكون ضد حكم ملكي مطلق تجذر في سلالة شاكري لمدة (١٥٠) عاماً، فكان من المفترض أن يدافع عنه الامراء والاميرات من سلالة شاكري والنبلاء، الذين قدموا له الوعود عن طريق شرب الماء المقدس بأن يكونوا مستعدين للتضحية من اجله، إلا أن ذلك لم يحدث[٤١] .

وبعد ان سيطر حزب الشعب على زمام الامور، أصدر ستة مبادئ توجيهية للشعب سيعمل على تحقيقها وهي[٤٢] :-

١-يجب الحفاظ على الحرية والمساواة بين الناس في شؤون السياسة والقانون والمحاكم والأعمال.

٢-الحفاظ على السلام والهدوء ودون الحاق الضرر بالآخرين .

٣-تحقيق الرفاه الاقتصادي وتوفير العمل للجميع عن طريق التخطيط الاقتصادي .

٤-يجب ان تكون المساواة بين الجميع، فلا يجوز لمجموعة معينة التمتع بأمتيازات خاصة على حساب الآخرين .

٥-الحرية، والحرية التي لا تتعارض مع ما تقدم في المبادئ الاربعة إعلاه .

٦-يجب توفير التعليم الكامل لجميع المواطنين .

وفضلاً عن تلك المبادئ التوجيهية الستة، فقد أضاف حزب الشعب عشرة وصايا اضافية هي[٤٣]:-

١-يجب دائماً إن يكون هناك ملك في البلاد .

٢-يجب القيام بجميع الاجراءات من أجل الديمقراطية .

٣-أحترام آراء الآخرين .

٤-يجب أن تكون آرائك مستقيمة .

٥-يجب القيام بجميع الاجراءات من اجل تقدم البلاد .

٦-يجب أن لا تكون خائناً لبلدك .

٧-يجب أن تكون صادقاً .

٨-يجب ان لا تنسى أبداً خلفيتك، ومن أين أتيت .

٩-يجب أن تراعي الآخرين .

١٠-يجب عليك أداء واجباتك بطريقة صحيحة .

المحور الرابع

تشكيل الحكومة المؤقتة وإعلان الدستور الدائم

(حزيران – كانون الأول ١٩٣٢)

بعد موافقة الملك على الحكم الدستوري، عاد بمعية زوجته رامباي بارني (Rambai Barni)[٤٤] إلى العاصمة بانكوك في يوم ٢٦ حزيران[٤٥]، واصدر مرسوم تبرئة بحق الثوار عن إي عمل غير شرعي حدث خلال الثورة، ووصف الحجز المؤقت لأفراد العائلة المالكة والمسؤولين الكبار في الحكومة بالخطوة المفهومة "، وأضاف " أنه أراد تقديم دستور، لكن بعض أعضاء الحكومة كانوا غير مرحبين بتغيير شكل الحكومة، وما حدث هو أمر طبيعي، مثلما حدث في العديد من الدول، وعلى الأقل أن الذي حدث في تايلاند لم يكن مصحوباً بالعنف، لذلك، فأن تايلاند هي البلد الوحيد بالعالم الذي انتقل من الحكم الملكي المطلق إلى الملكي الدستوري بصورة سلمية وسريعة "[٤٦] .

وبعد يوم واحد (٢٧ حزيران)، التقى في قصر سوخوثاي مع قادة الثورة، وفي لفتة رمزية، أمر الملك باستبدال العلم التقليدي لسلالة شاكري ورفع العلم الوطني التايلاندي الجديد[٤٧]، وبالمقابل اعتذر قادة الثورة من الملك عن اللهجة الشديدة التي كتبوا فيها بياناتهم إبان الثورة، والتي كانت تمسه[٤٨]، وأطلقوا سراح افراد العائلة المالكة الذين احتجزهم قادة الثورة، ومن بينهم الأميرين دامرونغ وناريسارا، أما الأمير بوريفات، فقد فضل العيش خارج تايلاند، وأصدر مجلس الشعب قرارات عدة منها، إلغاء المجلس الاعلى للدولة ولجنة مجلس شورى الملك [٤٩] .

وفي وقت متأخر من اليوم نفسه، أعلنوا عن أحالة رؤوساء الأقسام المحلية والوزراء السابقين للتقاعد[٥٠]، وتولي لجنة حزب الشعب مهام السلطة التنفيذية، وشكلوا حكومة مؤقتة مقبولة للملك

والحزب، لإدارة شؤون البلاد، وعُينوا فرايا مانوباكورن نتيتادا (Phraya Manopakorn Nititada)[٥١] وهو قاضياً معتدلاً لم يكن من قادة الثورة، لكنه من المتعاطفين معها رئيساً لوزرائها، وضمت حكومته شخصيات معروفة من قادة الثورة[٥٢]، وبعد تعيينه، كانت تلك الحكومة بحاجة إلى دستور لإدارة أمور البلاد دستورياً، وبالفعل، قدم دستور مؤقت في اليوم نفسه (٢٧ حزيران)، كان قد صاغه الزعيم بريدي فانومونج بصعوبة بعد نجاح الثورة مباشرة[٥٣]، وأعلن براجاديبوك بصفته ملك لتايلاند عن موافقته على ذلك الدستور، الذي سيبقى ساري المفعول لحين إصدار دستور دائم، وكان أول عمل مهم للجمعية التأسيسية الجديدة هو صياغة دستور دائم، ولتحقيق ذلك، شُكلت لجنة خاصة لصياغته[٥٤]، وقد حرص قادة الثورة أن يجمع الدستور بين النظم الغربية الدستورية مع العادات والتقاليد التايلاندية، لأن البلاد خرجت تواً من النظام القديم، الذي تركزت فيه ثروات البلد تحت سيطرة عدد قليل من العوائل[٥٥] .

ثم عين حزب الشعب جمعية وطنية مؤقتة مكونة من (٧٠) عضو، لتقوم ببعض الوظائف التشريعية، وباشرت عملها في يوم ٢٨ حزيران، واتخذت من قاعة أنانتا ساماخوم مقراً لها، وكان من بين اعضائها مسؤولين حكوميين وشخصيات بارزة، وبعضهم اعضاء في حزب الشعب وبعضهم مستقلين، وكان من بينهم (١٠) ضباط فقط من قادة الثورة، وجاءت تلك الخطوة من حزب الشعب، لفسح المجال امام الجميع، ليشاركوا في إدارة البلاد على غرار البرلمانات الغربية التي درسها وآمن بها قادة الحزب[٥٦] . وقبل صياغة الدستور الدائم، طرح حزب الشعب رؤيته للبناء الديمقراطي في تايلاند، وتكونت من ثلاث مراحل، فالمرحلة الاولى، ستكون مرحلة مؤقتة (انتقالية) يتم فيها تشكيل جمعية وطنية مؤلفة من (٧٠) عضو يُعينهم حزب الشعب، وخلالها سَتُدار البلاد عن طريق حزب الشعب، ومن خلال دستور مؤقت، يعطي لأعضاء الجمعية بعض الصلاحيات، التي ستكون أكثر من اي وقت مضى، وتلك المرحلة أمدها ستة شهور، أما المرحلة الثانية، فستكون حقبة الوصاية السياسية من حزب الشعب، فقد نصت بعض بنود الدستور المؤقت على ان ممثلي الشعب سيكونوا نوعين، النوع الأول سيتم انتخابهم من الشعب، ولكل (١٠٠،٠٠٠) شخص ممثل واحد، أو لكل (٥٠،٠٠٠) شخص ممثل واحد إذا كانت نسبة المشاركة في الانتخابات منخفضة، اما النوع الثاني، فيتم تعيينهم عن طريق الملك، ويعرفون بـ " اعضاء الفئة الثانية "، وستكون المرحلة الثالثة، سياسية تامة تتحقق فيها الديمقراطية، لأن الجمعية الوطنية ستكون مؤلفة من اعضاء مُنتخبين مباشرة وبالكامل من الشعب، وستبدأ تلك المرحلة في الوقت الذي سيكون فيه أكثر من نصف سكان البلاد قد اكملوا تعليمهم الابتدائي، أو بعد مدة لا تتجاوز ألـ (١٠)سنوات من دخول الدستور الدائم حيز التنفيذ .

علماً أن الدستور المؤقت الذي إعده حزب الشعب قد سمح للشعب بالمشاركة في إدارة البلاد، ومنحهم بعض الحقوق مثل حق التصويت، الذي سمح لكل مواطن تايلاندي بلغ العشرين من عمره سواء كان ذكراً أم انثى حق المشاركة في الانتخاب، بشرط عدم الاختلال العقلي أو محكوم بجرم ومطلوب للعدالة[٥٧] .

وفي غضون ذلك، حاول حزب الشعب تحسين الحالة الاقتصادية للشعب التايلاندي وتغيير بعض ركائز النظام الاقتصادي، فنظم بعض القوانين الخاصة بمصادرة اراضي الفلاحين والفائدة الزائدة على الدين، فأصدر في ٢٦ تشرين الأول ١٩٣٢ قرار يحظر فرض الفائدة المالية المرتفعة على المَدينين، ويكون دفعها طبقاً للقانون، ومن حق المَدين أن ينقض طلبات الدائن إذا تعارضت مع قوانين الدولة، بل تُفرض عقوبة السجن أو الغرامة على الدائن، إذا تجاوزت طلباته حدود القانون[٥٨] .

وبعد جلسات متواصلة، قدمت لجنة صياغة الدستور في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٢ للجمعية التأسيسية مسوَّدة الدستور الدائم، وقدمت معه بيان توضيحي، اعلن فيه رئيس اللجنة " أن النقاش والمداولات حول الدستور ينبغي أن تتم بأسرع وقت ممكن، لأن المنجمين الملكيين التايلانديين قد اختاروا يوم ١٠ كانون الاول ١٩٣٢ موعداً لإعلان الدستور رسمياً، لأنه يوم مبارك وميمون للغاية، وينبغي نسخه في ثلاث مخطوطات عظيمة "، وبعد ذلك، رُفعت الجلسة لمدة عشرة أيام للنظر في مسوَّدة الدستور، وبالفعل، اجتمعت الجمعية في صباح يوم ٢٥ تشرين الثاني لمناقشة المسوَّدة، ثم عُقدت جلسة مسائية للغرض نفسه، ولم يُحسم الأمر، واستمر الجلسات بالانعقاد لغاية يوم ٢٩ تشرين الثاني حتى تمت الموافقة عليها، وصُدقَ عليها رسمياً في ٢ كانون الأول، إلا أنهم انتظروا يوم ١٠ منه، الذي وصفه المنجمين بالمبارك والميمون، وبحلوله، وقعه الملك براجاديبوك رسمياً، وسط احتفال كبير، ووصفه التايلانديون بـ " اليوم الوطني "[٥٩]، وبعد التوقيع قال الملك : " يبدو لي أنه إذا تم الاعتراف بأنه في يوم ما قد نضطر إلى أن يكون لدينا نوع من الديمقراطية في سيام، يجب أن نعد أنفسنا تدريجياً، يجب ان نتعلم، وعلينا تثقيف أنفسنا، يجب أن نتعلم ونختبر حتى يكون لدينا فكرة عن كيفية عمل حكومة برلمانية في سيام، ويجب أن نحاول تثقيف الناس ليكونوا واعين سياسياً، لتحقيق مصالحهم الحقيقية حتى لا يظللهم المحرضون أو الحالمون في يوتوبيا [مدينة مثالية أو فاضلة]، إذا أردنا أن يكون لدينا برلمان، يجب أن نعلم الناس التصويت، وكيف ينتخبون ممثلين ستكون لهم مصالحهم في صميمها "[٦٠]. وفي يوم ١٣ من الشهر نفسه، كرر زعماء حزب الشعب اعتذارهم للملك والاسرة المالكة عن ما صدر من اساءة لهم خلال بيانات الثورة[٦١] .

وبذلك انتهت حقبة أمدها (٦٩٢) عاماً من الحكم الملكي المطلق، وبالرغم من إصدار ذلك الدستور، وإنهاء الحكم الملكي المطلق، إلا إن هيبة التاج واحترامه ظل موجوداً، وأصبح الملك رمزاً للمحبة والاحترام والأمل وطموح التايلانديين، وكانت صلاحياته مشابهة لصلاحيات نظيره البريطاني، فيمكنه نقض التشريعات مرة واحدة فقط، وبعدها يصبح أي تشريع قانوناً سارياً إذا وافقت عليه الجمعية الوطنية، حتى وان رفضه الملك، ويحق له حل الجمعية الوطنية، لكن عليه إن يدعو لانتخابات عامة في غضون ثلاثة أشهر، ومنع هذا الدستور الأمراء التايلانديين من تسنم أي منصب تنفيذي، لكنه سمح لهم في تولي مناصب في السلك الدبلوماسي، أو الهيئات الاستشارية . وأكد على تشكيل جمعية وطنية يكون نصف أعضائها منتخبين والنصف الآخر مُعينين، وتتكون من مجلسين، الأول مجلس الشيوخ " اعضاء الفئة الثانية "، ويحق للملك تعيينهم بعد استشارة مجلس الوزراء، أما مجلس النواب، فيكون انتخاب أعضائه بطريقة غير مباشرة من خلال فئة من الناخبين المحليين (المتعلمين) وبعض الهيئات المحلية، وتكون مدة الجمعية الوطنية (٤) سنوات، ثم تتشكل أخرى غيرها على أساس الاقتراع العام، ومع كل دورة انتخابية سيزداد عدد النواب المُنتخبين ويقل المعينين في الجمعية[٦٢] حتى تكون منتخبة بالكامل بعد عشر سنوات من تشكيلها أو إلى أن يُكمل نصف الناخبين المؤهلين للانتخاب اربعة سنوات من دراستهم الابتدائية، فأيهما يأتي أولاً يُطبق قبلاً[٦٣]، وسيكون مجلس الوزراء مسؤول أمامها، وحتى بعد اصدار الدستور الدائم، بقي برايا مانوباكورن نتيتادا يشغل منصب رئيس الحكومة المؤقتة (رئيس وزراء)، وتولى فاهون فونفايهاسينا منصب القائد الأعلى للجيش، و برايا سونجسورراديت صار نائباً له[٦٤]، واصبح الملك رئيساً للسلطة التنفيذية[٦٥]، لكنه لا يستطيع أن يقوم بأي دور ما لم يسمح له الدستور به، ومعه الاصلاحات، تغير حتى مفهوم الهوية الوطنية في تايلاند، فقبل الثورة كان يُنظر للحكم الملكي على انه تجسيد للهوية الوطنية التايلاندية، لكن بعد الثورة، صار يُنظر لأمور سياسية وثقافية أخرى مثل العلم الوطني والنشيد الوطني وأسم الدولة وغيرها من أمور تحرك مشاعر المواطنين بصفتها ركائز مهمة للهوية الوطنية[٦٦] .

فضلاً عن ذلك، فقد ثَّبت الدستور حقوق المواطنين وواجباتهم، فأكد على أن الالقاب والرتب لا يجب أن تخلق اي امتياز لأي مواطن على حساب آخر[٦٧]، وهذا الدستور، وأن جرد الملك من صلاحياته الواسعة، لكنه إعاد له كرامته، الأمر الذي جعله يحظى بتأييد العناصر المحافظة والمؤيدة للملكية[٦٨] .

وأستكمالاً لعملية البناء الدستوري للدولة، أصدرت الجمعية التأسيسية في ٢١ كانون الأول قانون الانتخابات، الذي أكدت على انه من حق التايلانديين ذكوراً وأناثاً المشاركة في الانتخابات، بشرط أن يكونوا مواطنين تايلانديين قد أكملوا العشرين عاماً من اعمارهم على الاقل، وان يتمتع الناخب بعقل سليم وأن لا يكون مُصاب بعجز عقلي، وأن لا يكون راهباً بوذياً أو مُبتدئ بالرهبنة (استبعدوا من الانتخابات وقتذاك)، وقد جاء ذلك الأمر بقرار من المحكمة التايلاندية، وقسّمَ القانون تايلاند إلى دوائر انتخابية، فكل مُقاطعة تُعد دائرة انتخابية قائمة بذاتها . وستجرى الانتخابات بطريقة الانتخاب غير المباشر، اي أن المواطنين سينتخبون ممثليهم على مستوى المقاطعات الفرعية، ثم ينتخب هؤلاء الممثلين الفائزين من بينهم نوابٌ في الجمعية الوطنية، وسيبقون لمدة دورة انتخابية واحدة أمدها اربع سنوات، وإلزم القانون مرشحي المقاطعات والجمعية الوطنية ببعض المُحددات منها، إن لا يقل عمرهم عن (٢٣) عام، وان يستوفي بعض المتطلبات التعليمية، ويجب أن تكون ولادتهم أو اقامتهم في نفس المقاطعة التي يرشحون عنها، أما الموظفون المدنيون الذين ينتمون لمقاطعات غير المقاطعات التي ولدوا أو أقاموا بها، وأرادوا الترشيح عن المقاطعة التي يعملون فيها (اي مكان وظيفتهم)، فيحق لهم ذلك، لكن بشرط أن لا يُرشحوا في مقاطعة أخرى (مثل المقاطعة التي ولدوا أو أقاموا فيها)، وعلى المرشحين الموظفين المدنيين جميعاً إن يستقيلوا من وظائفهم قبل الترشيح للانتخابات، ويحق لهم العودة لها بعد أن تنتهي مدة دورتهم في الجمعية الوطنية أو في حال تركهم لعضويتهم في الجمعية، وعلى المرشحين على مستوى المقاطعة الفرعية (مجلس المقاطعة) دفع مستحقات مالية قدرها (٤) بات (Baht) وتقديم اربع صور، أما المرشحون على مستوى الجمعية الوطنية فعليهم دفع (٥٠) بات، وسيكون لكل (١٠٠،٠٠٠) مواطن ممثل واحد في الجمعية الوطنية (ثم اصبح ٢٠٠،٠٠٠ مواطن لكل نائب في الجمعية بعد تعديل قانون الانتخابات الصادر في ١٤ حزيران ١٩٣٣)، وسَيُكتب اسماء أكبر قدر ممكن من المرشحين على مستوى المقاطعة بورقة اقتراع خاصة، وسينتخبهم المواطنين خلال المدة المحصورة (١٠ تشرين الاول – ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٣)، وبعد انتهاء المرحلة الأولى من الانتخابات، سَتُعلن اسماء الممثلين الفائزين على مستوى المقاطعات الفرعية، ثم تبدأ المرحلة الثانية من الانتخابات في اليوم نفسه الذي انتهت فيه المرحلة الأولى للانتخابات (اي في يوم ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٣)، وسينتخب هؤلاء الممثلين الفائزين نواباً (يكون من بين الفائزين في انتخابات المقاطعة) عن المقاطعة في الجمعية الوطنية، وسيكون توزيع مقاعد الجمعية الوطنية مُتباين حسب الكثافة السُكانية، إذ سيكون لـ (٦٤) مقاطعة تايلاندية نائب واحد في الجمعية الوطنية، وهناك ثلاثة

مقاطعات لها نائبين وهي " فراناكورن " (Phranakorn) و " بانكوك " (Bangkok) و " أوبون راتشاثاني " (Ubon Ratchathani)، وهناك اربعة إقاليم في البلاد يُرشح عنها نائبين فقط، وسيكون مجموع النواب الفائزين بطريقة الانتخابات غير المباشرة هو (٧٨) نائباً في الجمعية الوطنية، وسَيُرشح الممثلين والنواب بصفتهم مرشحين مستقلين، لأن الاحزاب السياسية لم يُسمح بتشكيلها بعد، وبعدد النواب الفائزين سَيُعين الملك نواباً في الجمعية الوطنية[٦٩] .

ولتنظيم مفاصل الحياة بصورة أكثر، فقد عَضدَ حزب الشعب الدستور بقرارات أخرى، فأصدر في ٢١ كانون الاول ١٩٣٢ تعليمات للحد من مصادرة اراضي الفلاحين، وسمح لهم بممارسة اعمالهم الزراعية، ونظم قانون تعدد الزوجات وشجع على التعليم الجامعي، الذي سيكون مهماً للممارسات الديمقراطية، لأن المتعلمين سيصبحون مرشحين للمناصب العامة على المستوى الداخلي والخارجي، وبذلك حاول حزب الشعب تغيير هيكل المجتمع التايلاندي إلى مجتمع حديث على الطراز الغربي المتقدم[٧٠] .

وبعد المصادقة على الدستور، اتضح للشعب التايلاندي شكل الدولة في ظل سيطرة حزب الشعب، فأنقسم الرأي العام التايلاندي تجاه الثورة إلى فريقين، الأول عَدَها نخبوية وليس ديمقراطية، لأن سكان المناطق الريفية لم يتأثروا بها ولم يتفاعلوا معها بقوة، واعتبروا قادتها امتداد للبيروقراطية القديمة التابعة للطبقة العليا، وفسحت المجال أمام الجيش للسيطرة على تايلاند بدلاً من الملوك، وكانت سيطرة حزب الشعب على مقاليد الحكم واضحة جداً . أما الفريق الثاني، فكان ينظر لها على أنها نقطة تحول في تأريخ تايلاند الحديث والمعاصر؛ لأن المؤسسات الحكومية قد بدأت تنمو بشكل ديمقراطي، ولم تكن الثورة غاية بحد ذاتها (من وجهة نظرهم)، فَسيستغرق الأمر سنوات حتى تتحقق الديمقراطية بشكلها النهائي، فالثورة الفرنسية الكبرى[٧١] أعقبتها ثورات فرنسية أخرى (مثل ثورة عام ١٨٣٠[٧٢] وثورة ١٨٤٨[٧٣]) دعمتها، وجعلت فرنسا أكثر ديمقراطية، وحتى الإتحاد السوفيتي شهد سيطرة الحزب الواحد (البلاشفة) لمدة (٧٣) عام حتى وصلت الديمقراطية له، فكذلك الحال مع ثورة ١٩٣٢ في تايلاند، التي ستكون بمثابة عملية دمقرطة للبلاد[٧٤] .

الاستنتاجات النهائية :-

١-تظافرت مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في تحفيز الشعب التايلاندي (خاصة الطلاب والعسكريين) على التفكير ثم القيام بالثورة الدستورية .

٢–الانفتاح التايلاندي والدراسة في الخارج، ساعد على تلقف الشعب التايلانديين للكثير من الافكار التحررية والديمقراطية، والتي كانت تتعاكس مع ما موجود في بلدهم، وكانت قوة دافعة للثوار .

٣–لم تكن الثورة شعبية بالمعنى العام، بل كانت نخبوية في بداية انطلاقها، فكان للطلاب والعسكريين الدور الاكبر فيها، إلا أن معظم فئات الشعب قد استفادت من نتائجها .

٤–التحضير والتخطيط للثورة كان موفقاً جداً، فالأدوار كانت موزعة بين المدنيين والعسكريين حسب تخصصاتهم، الأمر الذي ساعد على نجاح الثورة على الصعيدين السياسي المتمثل بالمدنيين، والعسكري المتجسد بالعسكريين .

٥–تحديد موعد انطلاق الثورة كان ناجحاً جداً، فاستغلوا رحلة الملك خارج العاصمة بانكوك، لتحاشي الاصطدام المباشر مع الملك، أضف إلى ذلك، أنهم سبقوا عمليات القاء القبض عليهم من الشرطة، التي شعرت بتحركاتهم مؤخراً .

٦–حصر نطاق الثورة في بانكوك، كان قراراً رشيداً، لحصر نشاط الثوار في العاصمة حسب أمكانية الثوار وقدراتهم، بدلاً من توسيعها للمحافظات الاخرى، والتي تحتاج إلى أنصار اكثر وجهد أكبر، ربما لا يمكنهم القيام به، وربما تكتشف السلطات مشروع الثورة، فحصرها في بانكوك، بوصفها مركز القرار، كان من العوامل المهمة في نجاح الثورة، لأنهم يعرفون أنه إذ بسطوا سيطرتهم على العاصمة ستخضع بقية المحافظات تباعاً .

٧–كان موقف الملك براجاديبوك بعد نجاح الثورة حكيماً، للحفاظ على أرواح المواطنين دون إراقة للدماء، والأكثر من ذلك _ ربما للملك _، هو للحفاظ على ما تبقى من هيبة الحكم الملكي ومكانته أمام التايلانديين، وهو ما أكسب الملك احتراماً أكثر على المستويين الداخلي والخارجي .

٨–غياب الدور الخارجي عن الثورة، فلم تكن هناك تدخلات دولية لمساعدة الثوار للقيام بثورتهم.

٩–حققت الثورة تغييرات جذرية في بنية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد، فعلى الصعيد السياسي غيرت نظام الحكم من ملكي مطلق إلى ملكي دستوري، أما على الصعيد الاقتصادي، فسنت قوانين لصالح الفلاحين والفقراء والغاء الديون المترتبة بحقهم، أما اجتماعياً، فأنها قللت من الفوارق الطبقية بين ابناء المجتمع التايلاندي، فضلاً عن امور أخرى قد حققتها الثورة على صُعد عدة .

هوامش البحث

(١)للتوسع في هذا المعتقد . يُنظر :

Kanai Lal Hazra, History of Theravada Buddhism in South – East Asia (With Special Reference to India and Ceylon), Published by Munshiram Manoharlal

Publishers Pvt. Ltd., New Delhi, 1981; Kate Crosby, Theravada Buddhism : Continuity, Diversity, and Identity, Published by Wiley Blackwell, Oxford, 2014 .
(2)Federal Research Division, Country Profile : Thailand, Published by Federal Research Division (Library of Congress), Washington, 2007, Pp. 1;8-11 .

(٣) للتوسع في تأريخ المون والخمير . يُنظر :

Ronald D. Renard and Anchalee Singhanetra – Renard (eds.), Mon – Khmer Peoples of The Mekong Region, Published by Chiang Mai University Press (Research Administration Center), Thailand, 2015 .
(4) Federal Research Division, Op. Cit, P. 2 .

(٥) للتوسع في تأريخ مملكة سوخوثاي . يُنظر :

Dawn Rooney, Ancient Sukhothai : Thailand's Cultural Heritage, Published by River Books, USA, 2008 .

(٦) للتوسع في تأريخ مملكة أيوثايا . يُنظر :

Paul E. Schellinger and Robert M. Salkin (eds.), International Dictionary of Historic Places, Vol. 5 (Asia and Oceania), Published by Routledge (Taylor & Francis Group), London and New York, 1996, Pp. 52 – 59; T.F Rhoden, Chiang Mai & Northern Thailand (Other Places Travel Guides), First Edition, Published by Other Places Publishing, N.P, 2011, P.17 .

(7) Federal Research Division, Op. Cit, Pp. 2 – 4 .

(٨) للتوسع في حكمه وابرز إصلاحاته . يُنظر :

Walter F. Vella and Dorothy B. Vella, Chaiyo! King Vajiravudh and The Development of Thai Nationalism, Published by The University Press of Hawaii, Honolulu, 1978 .

(٩) أعلنت تايلاند في ٢٢ تموز ١٩١٧ مشاركتها في الحرب العالمية الأولى جانب الحلفاء، بعد إن كانت مضطرة على إرسال فرقة عسكرية تايلاندية للقتال إلى جانب بريطانيا في الساحات الأوروبية .

Heather Streets – Salter, World War One in Southeast Asia : Colonialism and Anti colonialism in an Era of Global Conflict, Published by Cambridge University Press, United Kingdom, 2017, p.162; Benjamin A. Batson (ed.), Siam's Political Future : Documents from The End of The Absolute Monarchy, Cornell University, Ithaca, New York, 1974,p. 66 .
(10) Federal Research Division, Op. Cit, P .4 .

(١١) بدأت في عام ١٩١١ ثورة ضد حكم أسرة تشينغ (المانشو)، ونجحت في إنهاء الحكم الملكي في الصين، وخلع الإمبراطور بويي في عام ١٩١٢ وقيام النظام الجمهوري هناك . للتوسع في تلك التفاصيل، يُنظر :

United States of America, Department of States, Papers Relating to The Foreign Relations of The United States (With The Annual Message of The President Transmitted to Congress December 3, 1912), Published by Government Printing Office, Washington, 1919, Pp. 46 – 162 .

(١٢) سجل المشهد السياسي الروسي في عام ١٩١٧ أحداث مؤثرة، أهمها ثورتي عام ١٩١٧، للتوسع يُنظر :

United States of America, Department of States, Papers Relating to The Foreign Relations of The United States (With The Address of The President to Congress

December 4, 1917), Published by Government Printing Office, Washington, 1926, Pp. 1205 – 1371 .

(١٣) شهدت تركيا بعد عام ١٩١٨ أحداث مهمة، لكن أهمها تلك التي اتُخذت في عام ١٩٢٤، والمتمثلة بقيام مصطفى كمال أتاتورك بإلغاء الخلافة العثمانية وتأسيس الجمهورية التركية . للتوسع في تلك التغييرات . يُنظر:

United States of America, Department of States, Papers Relating to The Foreign Relations of The United States 1924 Vo. II, Published by Government Printing Office, Washington, 1939, Pp.709 – 803 .

(14) Patit Paban Mishra, The History of Thailand : The Greenwood Histories of The Modern Nations, Published by ABC – CLIO, LLC, California, 2010, p. 103 .

(١٥) للتوسع في مدة حكمه لتايلاند . يُنظر :

Kobkua Suwannathat – Pian, Kings, Country and Constitutions : Thailand's Political Development 1932 – 2000, Published by Routledge Curzon (Taylor & Francis Group), London and New York, 2003, Pp.71 – 73 .

(16) Federal Research Division, Op. Cit, P .4 .

(١٧) للتوسع في مشكلة الكساد الاقتصادي وأسبابها ونتائجها . يُنظر :

Charles P.Kindleberger, The World in Depression : 1929 – 1939 (40th Anniversary of A classic in Economic History), Foreword by J. Bradford Delong and Barry Eichengreen, Published by University of California Press, Berkeley and Los Angeles, 2013; Milton Friedman and Anna Jacobson Schwartz, The Great Contraction 1929 – 1933, Introduction by Anna Jacobson Schwartz and Peter L. Bernstein, New Edition, Published by Princeton University Press, New Jersey, 2008 .

(18) Barbara Leitch LePoer (ed.), Thailand : A Country Study (Area Handbook Series), Sixth Edition, Published by Federal Research Division, Washington, 1989, p.25 .

(19) Perasant Ratanakul Serireongrith, The 1932 Coup in Thailand : An account of Aparticipant in The Coup, Unpublished Thesis Master of Arts, Faculty of The Graduate College, Western Michigan University, 1983, p.61 .

(20) Thanavi Chotpradit, **Revolution Versus Counter – Revolution : The People's Party and The Royalist (s) in Visual Dialogue**, Unpublished Thesis of Doctor of Philosophy, Birkbeck College, University of London, 2016, p.35 .

(21) Arjun Subrahmanyan, **Reinventing Siam : Ideas and Culture in Thailand 1920 – 1944**, A dissertation Doctor of Philosophy in History, Graduate Division, University of California, 2013, p. 2 .

(22) Perasant Ratanakul Serireongrith, Op. Cit., p.69 .

(23) Ibid, p.61.

(٢٤) **خوانغ أبهايونغسي :** سياسي تايلاندي، ولد في مدينة باتامبانغ الكمبودية في ١٧ أيار ١٩٠٢، كان خوانغ احد أفراد عائلة الخمير التي حكمت غربي كمبوديا تحت رعاية تايلاند منذُ القرن الثامن عشر، وانتقلت إلى تايلاند بعد التنازل عن المدينة لفرنسا في عام ١٩٠٧، درس في باريس، وهناك تعرف على منظمي حزب الشعب، وصار أحد قادته، وشارك بالثورة الدستورية التي غيرت نظام الحكم في تايلاند من ملكي مطلق إلى ملكي دستوري، شغل خلال الحرب العالمية الثانية منصب وزير التجارة والاتصالات، تولى منصب رئيس الوزراء ثلاث مرات، الأولى (١٩٤٤ – ١٩٤٥)، والثانية خلال عام (١٩٤٦)، والثالثة في (١٩٤٧ –

١٩٤٨)، أسس بعد الحرب العالمية الثانية الحزب الديمقراطي، الذي يُعد أول حزب معارض رئيسي في الجمعية الوطنية الجديدة في البلاد، وظل شخصية معارضة لمعظم الأنظمة العسكرية في البلاد حتى وفاته في بانكوك في ١٥ آذار ١٩٦٨ عن عمر يُقارب ألـ (٦٥) عاماً .

Ooi Keat Gin (ed.), Southeast Asia A Historical Encyclopedia, from Angkor Wat to East Timor, Published by ABC – CLIO, Inc., California, 2004, Pp.730 – 731; www.Encyclopedia Britannica.com .

(25) Patit Paban Mishra, Op. Cit., Pp. 104 – 105 .

(26) Cited from : Perasant Ratanakul Serireongrith, Op. Cit., Pp.61 – 62 .

(27) Arjun Subrahmanyan, Op. Cit., p. 1 .

(٢٨) تذكرها بعض المصادر باسم قاعة انانتا ساماخوم (Ananta Samakhom) والتابعة لقصر دوسيت (Dusit) الملكي في بانكوك .

Thanavi Chotpradit, Op. Cit., p.31 .

(29) Nicholas Grossman (ed.), Chronicle of Thailand : Headline News Since 1946, Published by Editions Didier Millet, Bangkok, 2009, p.43; Patit Paban Mishra, Op. Cit., Pp. 104 – 105 .

(30) Thanavi Chotpradit, Op. Cit., p.35 .

(31) Perasant Ratanakul Serireongrith, Op. Cit., p.63 .

(32) Arjun Subrahmanyan, Op. Cit., p. 1 .

(33) Cited from : Benjamin A. Batson (ed.), Op.Cit., p. 97 .

(34) Thanavi Chotpradit, Op. Cit., p.30, Footnote 31 .

(35) Perasant Ratanakul Serireongrith, Op. Cit., p.63 .

(36) Pichaya Svasti, A farewell to A memorable Palace, Bangkok Post Newspaper, Section : Life, 10 July 2018; Perasant Ratanakul Serireongrith, Op. Cit., Pp. ٦٣ – ٦٤ .

(37) Cited from : Perasant Ratanakul Serireongrith, Op. Cit., Pp.64 – 65 .

(38) Cited from : Thanavi Chotpradit, Op. Cit., p.35 .

(39) Arjun Subrahmanyan, Op. Cit., p. 1 .

(40) Cited from : Perasant Ratanakul Serireongrith, Op. Cit., Pp.65 – 66 .

(41) Ibid, p.67.

(42) Michael J. Montesano and Patrick Jory (eds.), **Thai South and Malay North : Ethnic Interactions on A Plural Peninsula**, Published by NUS Press, Singapore, 2008, p. 103 .

(43) Perasant Ratanakul Serireongrith, Op. Cit., p.75 .

(٤٤) **رامباي بارني** : ملكة وأميرة تايلاندية، وزوجة الملك براجاديبوك، ولدت في بانكوك في ٢٠ كانون الأول ١٩٠٤، درست في مدرسة راجيني (Rajini)، التي تُعرف أيضاً باسم " مدرسة كوينز " (Queen's)، وتزوجت براجاديبوك في عام ١٩١٧، حصلت على لقب " ملكة تايلاند " بعد إن تسلم براجاديبوك عرش مملكة تايلاند في عام ١٩٢٥، وعن عمر يناهز ألـ (٧٩) عاماً، توفيت رامباي بارني في بانكوك في ٢٢ أيار ١٩٨٤ . للتوسع . يُنظر :

Nangaen Chearavanont (Tse Yin) and Others, Film Stories: Bangkok, Hong Kong, Singapore, Canton, San Francisco, First Edition, Published by H.M. ou, Hong Kong, 2013, Pp.1 – 5; www.peoplepill.com .

(45) Thanavi Chotpradit, Op. Cit., p.36, Footnote 41 .

(46) Cited from : Chamnan Rodhetbhai, Role of Monarchy in Thai Political and Social Development With Special Reference to King Bhumibol Adulyadej (1946 – 1986), Unpublished Thesis of Doctor of Philosophy, School of International Studies, Jawaharlal Nehru University, 1990, Pp. 232 – 233 .

(٤٧) تذكر بعض المصادر، ان قادة الثورة هم من قاموا بانزال العلم الملكي القديم من اعلى مبنى قاعة انانلاساناكان ورفعوا العلم الوطني الجديد مكانه .

Andreas Sturm, The King's Nation: A Study of The Emergence and Development of Nation and Nationalism in Thailand, Unpublished Dissertation of Doctor of Philosophy, London School and Economics and Political Science, University of London, 2006, p. 162.

(48) Arjun Subrahmanyan, Op. Cit., p. 2 .

(49) Benjamin A. Batson, Op. Cit., p. 98 .

(50) Patit Paban Mishra, Op. Cit., p. 105 .

(٥١) **فرايا مانوباكورن نتيتادا :** رئيس وزراء وقاض تايلاندي، ولد في بانكوك في ١٥ تموز ١٨٨٤، درس القانون في لندن، عمل في وزارة العدل، أصبح في عام ١٩١٨ عضواً في المجلس الخاص للملك التايلاندي، والمجلس الاستشاري للملك فاجيرافود، وبعد الثورة الدستورية في حزيران ١٩٣٢، ولحياده ومهنيته، كلفه حزب الشعب بمهام رئيس الوزراء (مؤقت)، نجحت حكومته في إعادة الاستقرار للبلاد، وأصدرت أول دستور لتايلاند في ١٠ كانون الأول ١٩٣٢، لكنه في عام ١٩٣٣ علق الدستور ومنع أعضاء الجمعية التشريعية من عقد اجتماعاتهم، وأصبحت سياسته دكتاتورية بشكل متزايد، لكن حزب الشعب نجح في عام ١٩٣٣ بإزاحته عن الحكم بانقلاب آخر بقيادة فرايا فاهول، ونفي فرايا مانوباكورن إلى بينانغ الماليزية، وبقي هناك حتى وفاته في عام ١٩٤٨ عن عمر يُناهز ألـ (٦٤) عاماً .

The Straits Times, Thailand Coup : A brief history of past military coups, 22 May, 2014; Peoplaid, Phraya Manopakorn Nititada Biography, 1 November 2018 .

(52) Kenneth P. Landon, **Siam in Transition**, University of Chicago Press, Chicago, 1939, p. 17.

(53) S.H. Steinberg, The Statesman's Year – Book : Statistical and Historical Annual of The States of The World for The Year 1967 – 1968, Published by Macmillan & Co. Ltd., London, 1967, P.1486; David A. Wilson, Politics in Thailand, Published by Cornell University Press, Ithaca, New York, 1962, Pp. 14 – 15 .

(54) David A. Wilson, Op. Cit., p. 15 .

(55) Patit Paban Mishra, Op. Cit., p. 105 .

(٥٦) إلا أن الملك براجاديبوك، كشف عكس هذا الأمر بعد أن قدم استقالته عن العرش ورئاسة الدولة في عام ١٩٣٥، إذ أوضح أن الدستور المؤقت أكد على أن اي شخص لا يحظى بدعم حزب الشعب لا يمكن أن يكون عضواً في الجمعية الوطنية المؤقتة .

Benjamin A. Batson, Op. Cit., p.101 .

(57) Perasant Ratanakul Serireongrith, Op. Cit., Pp.76 – 78; Thanavi Chotpradit, Op. Cit.,
p.38 .

(58) Perasant Ratanakul Serireongrith, Op. Cit., Pp.78 – 82 .
(59) David A. Wilson, Op. Cit., p. 15; David K. Wyatt, **Thailand : A Short History**, 2nd Edition, Yale University Press, New Haven and London, 2003, p. 239 .
(60) Cited from : Prudhisan Jumbala, King Prajadhipok and Democracy in Siam, Newspaper Bangkok Post, 22 February 2014 .
(61) Benjamin A. Batson, Op. Cit., p. 98 .
(62) Patit Paban Mishra, Op. Cit., Pp. 105 – 106 .
(*) George Mcturnan Kahin (ed .), Governments and Politics of Southeast Asia, Cornell University Press, Ithaca, New York, 1959,p. 17 .
(64) Patit Paban Mishra, Op. Cit., Pp. 105 – 106 .
(65) Chamnan Rodhetbhai, Op. Cit., p. 234 .
(66) Prakan Klinfoong, The Establishment of Bureau of The Royal Household : The Reform of The Siamese Royal Court after The 1932 Revolution**, Journal of The Graduate School of Asia – Pacific Studies**, No. 31, Waseda University, 2016, p. 40 .
(67) Perasant Ratanakul Serireongrith, Op. Cit., Pp.78 – 82 .
(68) Newspapers Bangkok Times, 21 and 22 February 1933 .
(69) Dieter Nohlen and Others, **Elections in Asia and the Pacific: A Data Handbook: South East Asia, East Asia and the South Pacific**, Vol. 2, Published by Oxford University Press, Oxford, 2001, p. 266 .
(70) Perasant Ratanakul Serireongrith, Op. Cit., Pp.78 – 82 .

(٧١) الثورة الفرنسية الكبرى : تعد الثورة الفرنسية (French Revolution) أحد أهم الأحداث في تاريخ البشريَّة، ليس لآثارها على فرنسا وحدها، ولكن لتعدُّد آثارها على العالم أجمع، وليست تلك الآثار في مجال السياسة فقط، إنما شملت مجالات كثيرة؛ دينيَّة، واجتماعيَّة، واقتصاديَّة، وفكريَّة، وغير ذلك. أسباب الثورة الفرنسية معقَّدة وكثيرة، وخلاصتها وصول الشعب إلى حالةٍ كبيرةٍ من الاحتقان، نتيجة الأزمة الاقتصاديَّة الناجمة عن الديون المتراكمة على الدولة بعد حرب السنوات السبع، وحرب الاستقلال الأميركية، بالإضافة إلى القحط المتزامن مع تلك الأحداث، فضلاً عن سوء إدارة الملك لويس السادس عشر (Louis XVI) للدولة، والبذخ الشديد، وعدَّة أفكار تنويريَّة سبقت الثورة بعقود، مع سخط الشعب لزيادة امتيازات النبلاء ورجال الدين. قامت الثورة الشعبية بلا قائد في أيار ١٧٨٩، واقتُحم سجن الباستيل الشهير، وهو رمز للملكيَّة الفرنسيَّة، في ١٤ تموز ١٧٨٩، وأُعلن في آب العام نفسه حقوق الإنسان، وأُلغي الإقطاع وامتيازات النبلاء. ودارت صراعاتٌ كثيرةٌ في فرنسا بين أنصار الثورة وأنصار الملكيَّة، انتهت بإعلان الجمهوريَّة الفرنسيَّة في ١٧٩٢، وإعدام لويس السادس عشر في كانون الثاني ١٧٩٣، انتهت أحداث الثورة في عام ١٧٩٩ مع وصول نابليون بونابرت للحكم وتأسيس حكومة القناصل . للتوسع يُنظر :

Albert Soboul, A short History of The French Revolution 1789 – 1799, Translation from French to English by Geoffrey Symcox, Published by University of California Press, Ltd., California, 1977; Peter McPhee, The French Revolution 1789 – 1799, Published by Oxford University Press, Oxford, 2002 .

(٧٢) ثورة عام ١٨٣٠ : حدثت الثورة في فرنسا في تموز ١٨٣٠، لذلك تعرف أيضاً باسم (ثورة تموز / يوليو)، قامت ضد ملك فرنسا شارل العاشر، الذي حاول أن يجعل فرنسا ذا حكم ملكي مطلق، وقد حدثت على خلفية نتائج انتخابات ١٨٣٠، التي فاز بها الأحرار، بالرغم من دعم الملك لخصومهم، وبعد ذلك، اصدر الملك

(قوانين تموز)، التي دعت إلى فرض رقابة صارمة على الصحف، وحل مجلس النواب المُنتخب حديثاً، وتحديد موعد لانتخابات جديدة، وخفض عدد الناخبين، وعلى هذا الأساس، ثار الشعب، ونقل المعركة للشوارع، واحتلوا المدينة (باريس) لمدة ثلاثة أيام، التي صارت تسمى (الأيام الثلاث المجيدة)، ونتيجة لتلك الأحداث، وتنازل الملك شارل العاشر عن العرش، وهرب إلى انجلترا، وتولى لويس فيليب العرش مكانه، وسن دستور فرنسي جديد أكثر حرية . للتوسع يُنظر :

Pamela M. Pilbeam, The 1930 Revolution in France, Published by Macmillan Press Ltd., London, 1994; David H. Pinkney, The French Revolution of 1830, Published by Princeton University Press, New Jersey, 1972 .

(٧٣) ثورة عام ١٨٤٨ : واحدة من الموجات الثورية التي ضربت أوروبا عام ١٨٤٨، حدثت في فرنسا في شباط ١٨٤٨، لذلك تُعرف أيضاً باسم (ثورة شباط)، التي نجحت بالإطاحة بالملك لويس فيليب وملكية تموز، وأنشأت ما يُعرف بـ (الجمهورية الفرنسية الثانية)، وانتخب في ٢ كانون الأول من العام نفسه لويس نابليون بونابرت (نابليون الثالث) رئيساً للجمهورية الثانية . للتوسع يُنظر :

Roger Price (ed.), Documents on The French Revolution of 1848, Published by Writers and Revolution: ,Jonathan Beecher St. Martins Press, New York, 1996; Intellectuals and the French Revolution of 1848, Published by Cambridge University Press, Cambridge, 2021 .

(74) Patit Paban Mishra, Op. Cit., p. 106 .

قائمة المصادر

أولاً / الوثائق المنشورة :

وثائق وزارة الخارجية الأميركية :

1-United States of America, Department of States, Papers Relating to The Foreign Relations of The United States (With The Annual Message of The President Transmitted to Congress December 3, 1912), Published by Government Printing Office, Washington, 1919 .

2-United States of America, Department of States, Papers Relating to The Foreign Relations of The United States (With The Address of The President to Congress December 4, 1917), Published by Government Printing Office, Washington, 1926 .

3-United States of America, Department of States, Papers Relating to The Foreign Relations of The United States 1924 Vo. II, Published by Government Printing Office, Washington, 1939 .

ثانياً / الكتب الوثائقية :

1-Benjamin A. Batson (ed.), Siam's Political Future : Documents from The End of The Absolute Monarchy, Cornell University, Ithaca, New York, 1974 .

2-Roger Price (ed.), Documents on The French Revolution of 1848, Published by St. Martins Press, New York, 1996 .

ثالثاً / الرسائل والاطاريح :

1-Andreas Sturm, The King's Nation: A Study of The Emergence and Development of Nation and Nationalism in Thailand, Unpublished Dissertation of Doctor of

Philosophy, London School and Economics and Political Science, University of London, 2006 .
2-Arjun Subrahmanyan, Reinventing Siam : Ideas and Culture in Thailand 1920 – 1944, A dissertation Doctor of Philosophy in History, Graduate Division, University of California, 2013 .
3-Chamnan Rodhetbhai, Role of Monarchy in Thai Political and Social Development With Special Reference to King Bhumibol Adulyadej (1946 – 1986), Unpublished Thesis of Doctor of Philosophy, School of International Studies, Jawaharlal Nehru University, 1990 .
4-Perasant Ratanakul Serireongrith, The 1932 Coup in Thailand : An account of Aparticipant in The Coup, Unpublished Thesis Master of Arts, Faculty of The Graduate College, Western Michigan University, 1983 .
5-Thanavi Chotpradit, Revolution Versus Counter – Revolution : The People's Party and The Royalist (s) in Visual Dialogue, Unpublished Thesis of Doctor of Philosophy, Birkbeck College, University of London, 2016 .

رابعاً / الكتب :

1-Albert Soboul, A short History of The French Revolution 1789 – 1799, Translation from French to English by Geoffrey Symcox, Published by University of California Press, Ltd., California, 1977 .
2-Barbara Leitch LePoer (ed.), Thailand : A Country Study, Sixth Edition, Published by United States Government as Represented by The Secretary of The Army, Washington, 1989.
3-Charles P.Kindleberger, The World in Depression : 1929 – 1939 (40th Anniversary of A classic in Economic History), Foreword by J. Bradford Delong and Barry Eichengreen, Published by University of California Press, Berkeley and Los Angeles, 2013 .
4-David A. Wilson, Politics in Thailand, Published by Cornell University Press, Ithaca, New York, 1962 .
5-David H. Pinkney, The French Revolution of 1830, Published by Princeton University Press, New Jersey, 1972 .
6-David K. Wyatt, Thailand : A Short History, 2nd Edition, Yale University Press, New Haven and London, 2003 .
7-Dawn Rooney, Ancient Sukhothai : Thailand's Cultural Heritage, Published by River Books, USA, 2008 .
8-Dawn Rooney, Ancient Sukhothai : Thailand's Cultural Heritage, Published by River Books, USA, 2008 .
9-Dieter Nohlen and Others, Elections in Asia and the Pacific: A Data Handbook: South East Asia, East Asia and the South Pacific, Vol. 2, Published by Oxford University Press, Oxford, 2001 .
10-Federal Research Division, Country Profile : Thailand, Published by Federal Research Division (Library of Congress), Washington, 2007.

11-George Mcturnan Kahin (ed .), Governments and Politics of Southeast Asia, Cornell University Press, Ithaca, New York, 1959 .
12-Heather Streets – Salter, World War One in Southeast Asia : Colonialism and Anti colonialism in an Era of Global Conflict, Published by Cambridge University Press, United Kingdom, 2017 .
13-Jonathan Beecher, Writers and Revolution: Intellectuals and the French Revolution of 1848, Published by Cambridge University Press, Cambridge, 2021 .
14-Kanai Lal Hazra, History of Theravada Buddhism in South – East Asia (With Special Reference to India and Ceylon), Published by Munshiram Manoharlal Publishers Pvt. Ltd., New Delhi, 1981.
15-Kate Crosby, Theravada Buddhism : Continuity, Diversity, and Identity, Published by Wiley Blackwell, Oxford, 2014 .
16-Kenneth P. Landon, Siam in Transition, University of Chicago Press, Chicago, 1939 .
17-Kobkua Suwannathat – Pian, Kings, Country and Constitutions : Thailand's Political Development 1932 – 2000, Published by Routledge Curzon (Taylor & Francis Group), London and New York, 2003 .
18-Michael J. Montesano and Patrick Jory (eds.), Thai South and Malay North : Ethnic Interactions on A Plural Peninsula, Published by NUS Press, Singapore, 2008 .
19-Milton Friedman and Anna Jacobson Schwartz, The Great Contraction 1929 – 1933, Introduction by Anna Jacobson Schwartz and Peter L. Bernstein, New Edition, Published by Princeton University Press, New Jersey, 2008 .
20-Nangaen Chearavanont (Tse Yin) and Others, Film Stories: Bangkok, Hong Kong, Singapore, Canton, San Francisco, First Edition, Published by H.M. ou, Hong Kong, 2013 .
21-Nicholas Grossman (ed.), Chronicle of Thailand : Headline News Since 1946, Published by Editions Didier Millet, Bangkok, 2009 .
22-Pamela M. Pilbeam, The 1930 Revolution in France, Published by Macmillan Press Ltd., London, 1994 .
23-Patit Paban Mishra, The History of Thailand : The Greenwood Histories of The Modern Nations, Published by ABC – CLIO, LLC, California, 2010 .
24-Peter McPhee, The French Revolution 1789 – 1799, Published by Oxford University Press, Oxford, 2002 .
25-Ronald D. Renard and Anchalee Singhanetra – Renard (eds.), Mon – Khmer Peoples of The Mekong Region, Published by Chiang Mai University Press (Research Administration Center), Thailand, 2015.
26-S.H. Steinberg, The Statesman's Year – Book : Statistical and Historical Annual of The States of The World for The Year 1967 – 1968, Published by Macmillan & Co. Ltd., London, 1967 .
27-T.F Rhoden, Chiang Mai & Northern Thailand (Other Places Travel Guides), First Edition, Published by Other Places Publishing, N.P, 2011 .

28-Walter F. Vella and Dorothy B. Vella, Chaiyo! King Vajiravudh and The Development of Thai Nationalism, Published by The University Press of Hawaii, Honolulu, 1978 .

خامساً / البحوث والتقارير :

1-Prakan Klinfoong, The Establishment of Bureau of The Royal Household : The Reform of The Siamese Royal Court after The 1932 Revolution, Journal of The Graduate School of Asia – Pacific Studies, No. 31, Waseda University, 2016 .

سادساً / الصحف :

1-Newspapers Bangkok Times, 21 and 22 February 1933 .
2-Pichaya Svasti, A farewell to A memorable Palace, Bangkok Post Newspaper, Section : Life, 10 July 2018 .
3-Prudhisan Jumbala, King Prajadhipok and Democracy in Siam, Newspaper Bangkok Post, 22 February 2014 .
4-The Straits Times Newspapers, Thailand Coup : A brief History of Past Military Coups, 22 May, 2014 .

سابعاً / الموسوعات والقواميس :

1-Ooi Keat Gin (ed.), Southeast Asia A Historical Encyclopedia, from Angkor Wat to East Timor, Published by ABC – CLIO, Inc., California, 2004 .
2-Paul E. Schellinger and Robert M. Salkin (eds.), International Dictionary of Historic Places, Vol. 5 (Asia and Oceania), Published by Routledge (Taylor & Francis Group), London and New York, 1996 .
3-Peoplaid, Phraya Manopakorn Nititada Biography, 1 November 2018 .
4-The Straits Times, Thailand Coup : A brief history of past military coups, 22 May, 2014 .

ثامناً / المواقع الالكترونية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) :

1-www.encyclopedia.Britannica.com .
2-www.peoplepill.com .